

Distr.: General  
28 July 2022  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة السابعة والسبعون  
البند 130 من جدول الأعمال المؤقت\*  
الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن التقرير السنوي العاشر للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الذي قدمته رئيسة الآلية وفقا للفقرة 1 من المادة 32 من النظام الأساسي للآلية (انظر قرار مجلس الأمن 1966 (2010)، المرفق 1).



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/77/150

060922 310822 22-11836 (A)



## كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة 28 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من رئيسة الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي العاشر للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، المؤرخ 28 تموز/يوليه 2022، إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن، عملاً بالفقرة 1 من المادة 32 من النظام الأساسي للآلية.

(توقيع) غراسييلا غاتي سانتانا

الرئيسة

## التقرير السنوي العاشر للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يعرض هذا التقرير السنوي أنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، ويمثل السنة العاشرة لعملياتها منذ افتتاح فرع أروشا في عام 2012.

وأنشأ مجلس الأمن الآلية في قراره 1966 (2010) للاضطلاع بالمهام الأساسية المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اللتين أغلقتا في عامي 2015 و 2017 على التوالي.

ولا تزال الآلية تسترشد بالرؤية التي وضعها مجلس الأمن لها بوصفها هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا ومتسمًا بالكفاءة، ستتضاءل مهامه وحجمه بمرور الوقت، يضم عددًا قليلًا من الموظفين يتناسب مع مهامه المحدودة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خضعت الآلية للاستعراض الرابع للتقدم المحرز في عملها الذي أجراه مجلس الأمن تمشيًا مع القرار 1966 (2010) والبيان الصادر عن رئيسة المجلس في 31 آذار/مارس 2022 (S/PRST/2022/2). ونظر مجلس الأمن في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المؤرخ 23 شباط/فبراير 2022 عن استعراضه لطرائق وعمل الآلية (S/2022/148). وركز التقرير بشكل خاص على تنفيذ التوصيات المفتوحة في أعقاب تقييمين سابقين ولم يتضمن أي توصيات جديدة. وتوجت عملية الاستعراض بقرار مجلس الأمن 2637 (2022)، الذي اتخذ في 22 حزيران/يونيه 2022، والذي أعاد فيه المجلس تعيين المدعي العام لفترة سنتين.

وتزامن القرار مع تغيير في القيادة، حيث أعلن الرئيس كارمل أغيوس قراره التنحي بعد انتهاء مدة ولايته. وعين الأمين العام القاضي غراسيلا غاتي سانتانا خلفًا له اعتبارًا من 1 تموز/يوليه 2022. ومدد الأمين العام أيضًا فترات ولاية القضاة المدرجة أسماؤهم في القائمة القضائية ورئيس القلم.

وأحرزت الآلية تقدمًا كبيرًا في عملها القضائي الأساسي. فقد اختتمت إجراءات الاستئناف في قضية المدعي العام ضد فاتوما وآخرين، وهي قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، ولا تزال إجراءات الاستئناف في قضية المدعي العام ضد يوفيكسا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش في طريقها إلى الانتهاء بحلول حزيران/يونيه 2023. وبذلك لا يبقى سوى القضية المرفوعة ضد فيليسيان كابوغا، التي اكتملت فيها أساسًا الأعمال التحضيرية السابقة للمحاكمة، ومن المتوقع، في انتظار صدور قرار بشأن الاستئناف، أن تبدأ المحاكمة في أيلول/سبتمبر 2022.

وظل مكتب المدعي العام يركز على ثلاث أولويات هي: (أ) الإسراع بإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف؛ (ب) وتحديد مكان بقية الهاربين من العدالة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم؛ (ج) ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وأحرز تقدم بشكل خاص فيما يتعلق بالهاربين من العدالة، ومع تأكيد وفاة آخر الهاربين المقرر مثولهم للمحاكمة أمام الآلية، ستكون قضية كابوغا هي القضية الأساسية الأخيرة التي سينظر فيها.

وقدم قلم الآلية، وفقا لولايته، الدعم لعمل الدوائر ومكتب المدعي العام في الفرعين، مع التركيز على أولويتين استراتيجيتين رئيسيتين هما: دعم النشاط القضائي المخصص والمهام المستمرة. واستند تنفيذ هاتين الأولويتين إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الفرعين على مستوى أقسام قلم الآلية لضمان زيادة الكفاءة وتوفير الخدمات الإدارية وخدمات الدعم في الوقت المناسب.

## أولا - مقدمة

- 1 - يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.
- 2 - وأُنيطت بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وفقا لولايتها، المسؤولية عن طائفة واسعة من المهام القضائية المتبقية التي ورثتها عن المحكمتين المخصصتين، بما في ذلك إجراء المحاكمات والبت في دعاوى الاستئناف على الأحكام الصادرة أو استعراض الأحكام، والبت في قضايا انتهاك حرمة المحكمة. والآلية مكلفة أيضا بالإشراف على تنفيذ العقوبات؛ ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية؛ وتحديد مكان بقية الهاربين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام وإلقاء القبض عليهم؛ وحماية الضحايا والشهود؛ وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية؛ وإدارة المحفوظات وحفظها.
- 3 - واستمرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في التأثير على عمليات الآلية خلال الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن تأثيرها تراجع تدريجيا بعد ذلك.
- 4 - وأحرزت الآلية تقدما هائلا فيما يتعلق باستكمال عملها القضائي الأساسي. فقد اختتمت إجراءات الاستئناف في قضية المدعي العام ضد فاتوما وآخرين، وهي قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، بإصدار الحكم في 29 حزيران/يونيه 2022، واستمرت دعوى الاستئناف في قضية المدعي العام ضد يوفيكيا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش على قدم وساق مع سير الإجراءات في طريقها إلى الانتهاء بحلول حزيران/يونيه 2023. وأخيرا، ومع استنتاج الدائرة الابتدائية أن الدفاع لم يثبت عدم أهلية السيد كابوغا للمحاكمة، تقترب المرحلة السابقة للمحاكمة في القضية المرفوعة ضده من نهايتها. وعلى الرغم من أنه يُنتظر استئناف الدفاع ضد هذا القرار، من المقرر عقد الجلسة التمهيدية للمحاكمة في 18 آب/أغسطس 2022 ومن المتوقع بدء المحاكمة في أيلول/سبتمبر 2022.
- 5 - وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت الآلية تقدما في تعقب بقية الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والجدير بالذكر أن الادعاء أكد وفاة اثنين من الهاربين. ومن بينهما بروتايس مبيرانيا آخر هارب يتوقع أن يمثل للمحاكمة أمام الآلية. وكانت المحكمة قد وجهت إليه لائحة اتهام في عام 2000. ويانتظار إنهاء البت في القضية أمام القضاء، تعلق وفاته الباب أمام محاكمات مستقبلية بشأن قضايا أساسية ولا تترك سوى المحاكمة في قضية كابوغا.
- 6 - وواصل مكتب المدعي العام رصد ودعم السلطات القضائية الوطنية التي تجري محاكمات في قضايا جرائم الحرب الناجمة عن النزاعات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وإسداء المشورة إليها.
- 7 - وقُطع شوط طويل في المهام المتبقية الأخرى أيضا، ولا سيما الإشراف على تنفيذ العقوبات ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية.
- 8 - ويتعلق التحدي الأكبر الذي تواجهه الآلية بمصير الأشخاص الثمانية الذين تمت تبرئتهم أو أفرج عنهم والذين كانوا يقيمون سابقا في منزل آمن في أروشا، ونُقلوا إلى النيجر. وبعد فترة وجيزة من نقلهم، أصدر النيجر أمرا بطردهم في انتهاك لاتفاق النقل المنطبق الذي أبرمته مع الأمم المتحدة. ولا يزال هؤلاء الأفراد موجودين حاليا في النيجر ولم تحل المسألة بعد.

## ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية

### ألف - التنظيم

- 9 - قرر مجلس الأمن، في قراره 1966 (2010)، أن تعمل الآلية لفترة أولية مدتها أربع سنوات اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2012. وقرر كذلك أن يجري استعراضات دورية للتقدم الذي تحرزه الآلية في أداء عملها، بما في ذلك في إنجاز مهامها، وأن تواصل الآلية عملها لفترات لاحقة مدة كل منها سنتان بعد كل استعراض، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.
- 10 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مجلس الأمن استعراضه الرابع، تمشيا مع البيان الصادر عن رئيسة المجلس في 31 آذار/مارس 2022 (S/PRST/2022/2). وفيما يتعلق بتلك العملية، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما لطرائق وعمل الآلية وأصدر تقريره في 23 شباط/فبراير 2022 (S/2022/148). وقدمت الآلية بعد ذلك تقريرها الاستعراضي الرابع إلى مجلس الأمن في 14 نيسان/أبريل 2022 (انظر S/2022/319).
- 11 - وتتكون الآلية، وفقا للمادة 3 من نظامها الأساسي، من فرعين. وتولى فرعها في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، المهام التي ورثها عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبدأ عملياته في 1 تموز/يوليه 2012. أما فرعها في لاهاي، هولندا، فتولى المهام التي ورثها عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبدأ عملياته في 1 تموز/يوليه 2013. ووفقا للمادة 4 من النظام الأساسي، تتألف الآلية من ثلاثة أجهزة تقدم خدماتها لفرعي الآلية وهي: (أ) الدوائر، التي يمكن أن يعين منها قضاة منفردون، وتشكل منها الدائرتان الابتدائيتان ودائرة الاستئناف حسب الحاجة؛ (ب) والمدعي العام؛ (ج) وقلم الآلية.
- 12 - ويرأس كل جهاز من الأجهزة مسؤول رئيسي متفرغ مشترك بين الفرعين. ومقر الرئيس لاهاي في حين أن مقر المدعي العام ورئيس القلم أروشا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان المسؤولون الرئيسيون هم رئيس الآلية كارمل أغويوس (مالطة)، والمدعي العام سيرج براميرتز (بلجيكا)، ورئيس القلم أبو بكر تامبادو (غامبيا). واستمرت فترات ولاية جميع المسؤولين الرئيسيين الثلاثة حتى 30 حزيران/يونيه 2022.
- 13 - وفي 22 حزيران/يونيه 2022، وفي أعقاب الاستعراض الرابع المذكور أعلاه لولاية الآلية، اتخذ مجلس الأمن القرار 2637 (2022)، الذي أعاد فيه تعيين السيد براميرتز مدعيا عاما لفترة أخرى مدتها سنتان. وفي وقت لاحق، جدد الأمين العام فترة ولاية القضاة ورئيس القلم.
- 14 - وشهدت نهاية الفترة المشمولة بالتقرير تغييرا في القيادة. ففي أعقاب قرار الرئيس أغويوس التنحي عن منصبه كرئيس اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2022، عين الأمين العام القاضي غراسيلا غاتي سانتانا (أوروغواي) خلفا له. وترحب الآلية ترحيبا كبيرا بتعيين أول رئيسة لها.
- 15 - ولدى الآلية، بموجب المادة 8 من النظام الأساسي، قائمة تتضمن 25 قاضيا مستقلا يمارسون مهامهم من بُعد، قدر الإمكان، ووفقا لما يقرره الرئيس. ولا يتقاضى قضاة الآلية أي أجر لقاء إدراجهم في قائمة القضاة، بل يتلقون تعويضات فقط عن الأيام التي يمارسون فيها المهام التي يكلفهم بها الرئيس.
- 16 - وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بالسلطة التقديرية الممنوحة للرئيس بموجب الفقرة 2 من المادة 12 من النظام الأساسي، واصل الرئيس تعيين قضاة مناوبين في فرع أروشا. وتعيين ثلاثة قضاة يقيمون في جمهورية تنزانيا المتحدة بالتناوب، حقق الرئيس أقصى قدر ممكن من الكفاءة وخفض التكاليف.

17 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من التغييرات في قائمة القضاة. أولا، عين الأمين العام القاضية فاتيماتا سانو توريه (بوركينا فاسو) لتشغل، اعتبارا من 12 آب/أغسطس 2021، منصب القاضي الراحل غبيرداو غوستاف كام خلال الفترة المتبقية من ولايته. وبعد ذلك، استقال القاضي ثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية) من مهامه كقاض في الآلية، اعتبارا من 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وعُينت القاضية مارغريت ديغوزمان (الولايات المتحدة) بدلا منه، اعتبارا من 22 كانون الأول/ديسمبر 2021. وهذان التعيينان يرفعان عدد القاضيات المدرجات في قائمة الآلية إلى 8 قاضيات من أصل 25 قاضيا. ويشكل هذا الأمر، إلى جانب تعيين القاضية غاتي كأول رئيسة، خطوة إيجابية على طريق تحقيق تكافؤ الجنسين على أعلى المستويات، وتشجع الآلية بقوة الدول المرشحة على مواصلة السير على هذا الطريق.

18 - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت قائمة القضاة تتألف (حسب ترتيب الأسبقية) من القضاة التالية أسماؤهم: القاضي كارمل أغيوس، الرئيس (مالطة)، والقاضي جان - كلود أنتونيتي (فرنسا)، والقاضي جوزيف إ. تشيوندو ماسانتشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي ويليام حسين سيكول (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي لي غ. موثوغا (كينيا)، والقاضي ألفونس م. م. أوري (هولندا)، والقاضي بيرتون هول (جزر البهاما)، والقاضية فلورانس ريتا أري (الكاميرون)، والقاضي فاغن يونسن (الدانمرك)، والقاضي ليو داكون (الصين)، والقاضية بريسكا ماتيمبا نيامبي (زامبيا)، والقاضية أميناتا لويس رونيني نغوم (زمبابوي/غامبيا)، والقاضي سيون كي بارك (كوريا الجنوبية)، والقاضي خوسيه ريكاردو دي برادا سولايسا (إسبانيا)، والقاضية غراسيلا سوزانا غاتي سانتانا (أوروغواي)، والقاضي إيفو نيلسون دي كايرس باتيستا روسا (البرتغال)، والقاضي سيمور باننون (جامايكا)، والقاضية إليزابيث إيباندا - ناهاميا (أوغندا)، والقاضي يوسف أكسار (تركيا)، والقاضي مصطفى البعاج (المغرب)، والقاضي ماهاندريسوا إدموند رانديانيرينا (مدغشقر)، والقاضية كلاوديا هوفر (ألمانيا)، والقاضي إيان بونومي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، والقاضية فاتيماتا سانو توريه (بوركينا فاسو)، والقاضية مارغريت م. دي غوزمان (الولايات المتحدة). وفي 1 تموز/يوليه 2022، تقلدت الرئيسة الجديدة منصب القاضي المتقدم وانتقل القاضي أغيوس إلى المنصب السادس.

19 - ونظرا لاستمرار القيود المفروضة على السفر المتصلة بالجائحة، والتي لم تسمح مرة أخرى بعقد جلسة عامة بالحضور الشخصي، عقدت الآلية أول جلسة عامة افتراضية للقضاة يومي 28 و 29 أيلول/سبتمبر 2021. وتكلل هذا الحدث بالنجاح، حيث جرى التحاور بشكل مباشر بين القضاة باستخدام منصة آمنة استحدثها داخليا قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات التابع للآلية. وتعترم الآلية عقد جلسة عامة بالحضور الشخصي في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

## باء - الإطار القانوني والتنظيمي

20 - ينظم أنشطة الآلية إطار قانوني وتنظيمي يتألف من النظام الأساسي للآلية، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بها، فضلا عن القواعد والأنظمة والتوجيهات الإجرائية والسياسات الداخلية الأخرى.

21 - وبموجب المادة 13 من النظام الأساسي، يجوز لقضاة الآلية أن يقرروا اعتماد تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ويبدأ سريان مفعول أي تعديلات من هذا القبيل لدى اعتمادها من قبل

القضاة ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وخلال الجلسة العامة الافتراضية المذكورة أعلاه، قرر القضاة عدم الموافقة على تعديل مقترح.

22 - وفي 11 نيسان/أبريل 2022، أصدر رئيس قلم الآلية سياسة عامة بشأن السلامة والصحة المهنيتين للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، يُسترشد بها في إنشاء وتنفيذ نظام لإدارة السلامة والصحة المهنيتين في الآلية.

## جيم - لجنة القواعد

23 - تقدم لجنة القواعد التابعة للآلية، مرة واحدة في السنة، تقريراً إلى الرئيس يتضمن مقترحات لإدخال تعديلات على القواعد. وتتألف لجنة القواعد من القاضي هول (الرئيس)، والقاضي بارك، والقاضي غاتي سانتانا، والرئيس بصفته عضواً بحكم منصبه، إلى جانب الأعضاء الذين لا يحق لهم التصويت، الذين يمثلون المدعي العام ورئيس القلم ورابطة محامي الدفاع العاملين أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية.

## دال - مجلس تنسيق الآلية

24 - يتألف مجلس تنسيق الآلية، على النحو المنصوص عليه في المادة 25 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، من الرئيس والمدعي العام ورئيس القلم، ويجتمع المجلس على أساس مخصص لتنسيق أنشطة الأجهزة الثلاثة التابعة للآلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع المجلس بانتظام، برئاسة الرئيس، لمناقشة مواضيع شاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك مسائل الميزانية، وتقليص عدد الموظفين، وكيفية التعامل مع الجائحة. وعمل المجلس باعتباره منبراً مفيداً وفعالاً لزيادة تعزيز إدارة الآلية بتفكير منهجي ورؤية مشتركة. وقد تم الاعتراف بذلك، إلى جانب التحسن في التواصل والتنسيق بين الأجهزة، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2022 عن استعراض طرائق وعمل الآلية.

## هاء - نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو أفرج عنهم

25 - في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أسفرت جهود الآلية الرامية إلى إيجاد حل للأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم أو أفرج عنهم والذين كانوا يقيمون في منزل آمن في أروشا لعدة سنوات عن توقيع اتفاق بين الأمم المتحدة والنيجر بشأن النقل. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2021، تم نقل ثمانية منهم بموجب الاتفاق. أما الشخص التاسع فلم يوافق على نقله وبقي في جمهورية تنزانيا المتحدة. وتوفي في أيار/مايو 2022.

26 - وفي 27 كانون الأول/ديسمبر 2021، أصدر النيجر بشكل غير متوقع أمراً بالطرد ضد الأشخاص الثمانية، متذرعاً بأسباب دبلوماسية. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الآلية خطوات عديدة، في المجالين القضائي والدبلوماسي، لمعالجة هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، التمس الرئيس دعم مجلس الأمن (انظر [S/2022/36](#)). ولا يزال الأشخاص الثمانية موجودين حالياً في النيجر، ولكنهم مقيدون بالحركة ولا يزال خطر الطرد قائماً.

27 - وأدى هذا الوضع إلى رفع دعاوى مكتفة أمام الآلية، ولا تزال الدعاوى مستمرة. وفي 27 أيار/مايو 2022، حثت دائرة الاستئناف الأمم المتحدة على مواصلة جهودها بنشاط لحل المسألة ورفضت دعاوى الاستئناف المقدمة ضد قرار أصدره في 8 آذار/مارس 2022 القاضي المناوب الذي قرر أن جميع سجل

الانتصاف القضائي المناسبة والمتاحة قد توفرت للأشخاص الذين تم نقلهم وأن السبيل الرئيسي لمعالجة هذه الأزمة يكمن في الجهود السياسية والدبلوماسية والإدارية.

28 - وتواصل الآلية، بالتنسيق مع مكتب الشؤون القانونية، السعي إلى إيجاد حل دائم لهذه الحالة التي يتعذر الدفاع عنها، والتواصل مع النيجر بشأن ضرورة التقيد بالانتفاق. وفي الوقت نفسه، تتواصل الجهود الرامية إلى إيجاد دولة أخرى على استعداد لقبول هؤلاء الأفراد. وتعرب الآلية عن امتنانها لما يقدمه مجلس الأمن من دعم مستمر لحل هذا المأزق وترحب بهذا الدعم.

### ثالثا - الأنشطة التي اضطلع بها الرئيس والدوائر

#### ألف - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الرئيس

29 - الرئيس هو المسؤول المؤسسي عن الآلية والسلطة العليا فيها، ويتولى المسؤولية عن تنفيذ ولايتها بشكل عام. ويقوم الرئيس بتنسيق عمل الدوائر، ويترأس دائرة الاستئناف، ويشرف على أنشطة قلم الآلية، ويضطلع بمهام أخرى على النحو المحدد في النظام الأساسي والقواعد.

30 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الرئيس أغيوس الإشراف على عمل الآلية وعلى التقدم الذي أحرزته مع التركيز بوجه خاص على إنجاز الأنشطة القضائية بشكل عادل ومتسم بالكفاءة وفي الوقت المناسب، ومواءمة الممارسات والإجراءات بين الفرعين، ورفع معنويات الموظفين ومستوى أدائهم.

31 - وتعزيزا للأولوية الثالثة من أولوياته، وإدراكا منه لضرورة إبقاء الموظفين على علم بالتطورات الهامة، عقد الرئيس، إلى جانب المسؤولين الرئيسيين الآخرين، ثلاثة لقاءات مفتوحة. وعُقد اللقاء الأول في شباط/فبراير 2022 عن طريق التداول من بعد؛ أما اللقاءان الآخران فعقدتا بالحضور الشخصي في أعقاب العودة الكاملة لجميع الموظفين إلى أماكن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تشاور الرئيس أغيوس بانتظام مع اتحاد الموظفين. وعقد رئيس القلم دورات إعلامية تتعلق بالميزانية والإدارة.

32 - ومع تخفيف القيود المفروضة على السفر المتصلة بالجائحة، سافر الرئيس أغيوس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى البوسنة والهرسك، ورواندا وكرواتيا. وشارك أثناء وجوده في البوسنة والهرسك في المناسبات الرسمية للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لحصار سراييفو.

33 - وقدم الرئيس أغيوس، عملا بالنظام الأساسي، تقريرا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، حسب الاقتضاء. وقدم التقرير السنوي التاسع للآلية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن في 31 تموز/يوليه 2021 (A/76/248-S/2021/694) وقدم إحاطة إلى الجمعية في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وجرى تقديم التقريرين نصف السنويين التاسع عشر والعشرين عن التقدم الذي أحرزته الآلية إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (S/2021/955) وأيار/مايو 2022 (S/2022/404)، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الرئيس أغيوس إحاطة إلى المجلس وفريقه العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين في كانون الأول/ديسمبر 2021 وفي حزيران/يونيه 2022. وأثناء جلستي الإحاطة، عقد الرئيس العديد من الاجتماعات الثنائية مع ممثلي الدول الأعضاء ومسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة.

34 - وبالإضافة إلى ذلك، قدم الرئيس أغيوس تقرير الاستعراض الرابع للآلية إلى مجلس الأمن في 14 نيسان/أبريل 2022 (انظر S/2022/319)، عملا بقرار المجلس 1966 (2010) ووفقا للإجراءات

المبينة في بيان رئيسة المجلس المؤرخ 31 آذار/مارس 2022 (S/PRST/2022/2). وتضمن التقرير لمحة شاملة عن التقدم الذي أحرزته الآلية في إنجاز مهامها خلال الفترة من منتصف نيسان/أبريل 2020 إلى منتصف نيسان/أبريل 2022. وتناول أيضا تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن طرائق وعمل الآلية (S/2022/148).

35 - وواصل الرئيس تنسيق عمل الدوائر وتكليف القضاة بمهام قضائية بغية ضمان توزيع العمل بكفاءة وعلى نطاق واسع وتحقيق الاستفادة على أفضل وجه من الخبرات القضائية المتنوعة للقضاة. وعمل بشكل وثيق مع قيادة قسم الدعم القانوني التابع للدوائر من أجل تعزيز أداء الدوائر لمهامها في الوقت المناسب وبفعالية من حيث التكلفة بشكل أعم. وقام الرئيس بذلك مع المراعاة التامة للحقوق في محاكمة عادلة وللجدول الزمني المحددة سابقا لإنجاز القضايا. وتبين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن توصيته المتمثلة في أن تقدم الدوائر توقعات واضحة ومركزة بشأن الوفاء بالجدول الزمني للأنشطة القضائية، قد نُفذت من جميع النواحي، وذكر أن الخطوات المتخذة تعكس تركيزا على تفعيل ولاية مجلس الأمن.

36 - وظل الإشراف على تنفيذ العقوبات من المجالات الرئيسية المدرجة ضمن مسؤوليات الرئيس وفقا للفقرة 2 من المادة 25 من النظام الأساسي للآلية. وبعد التشاور مع قضاة آخرين على النحو المطلوب بموجب القاعدة 150، أصدر الرئيس أغبوس 14 قرارا بشأن طلبات الإفراج المبكر أو تخفيف العقوبة، والعديد من الأوامر ذات الصلة. وأصدر الرئيس أيضا قرارات تتعلق بطلبات النقل الواردة من دول الإنفاذ وتعيين دول الإنفاذ التي سيقضي فيها المدانون مدة عقوبتهم.

37 - وإلى جانب هذا النشاط، واصل الرئيس رصد حالة المدانين في ضوء الجائحة. وتعرب الآلية عن امتنانها للتقارير الواردة من دول الإنفاذ وللجهود المبذولة لضمان سلامة المدانين، ولا سيما بالنظر إلى العبء الإضافي الذي ألقته التقارير ذات الصلة على تلك الدول.

## باء - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها القضاة المنفردون

38 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تكليف 16 قاضيا مدرجة أسماؤهم في قائمة القضاة بشغل منصب قضاة منفردين فيما يتصل بالطلبات الناشئة في أي من الفرعين. وتتعلق الطلبات بتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، والإطلاع على المعلومات السرية، وتغيير تدابير الحماية، والكشف عن معلومات التبرئة، والوصول إلى الأصول المجمدة، والادعاءات بشأن انتهاك حرمة المحكمة والإدلاء بشهادات الزور، والتغييرات في تصنيف الملفات المودعة، والمسائل المتعلقة بعدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين، وطلبات نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو الإفراج عنهم، وتعيين المحامين. وبشكل إجمالي، أصدر القضاة المنفردون خلال الفترة المشمولة بالتقرير 96 قرارا وأمرًا، ونظروا حتى 30 حزيران/يونيه 2022 في تسع مسائل معلقة.

39 - وكما ذكر سابقا، صدر الحكم الابتدائي في قضية المدعي العام ضد أنسيلمي نزابونيمبا وآخرين في 25 حزيران/يونيه 2021 وأودع خطيا في 20 أيلول/سبتمبر 2021. وأدان القاضي المنفرد أوغستين نغيراباتواري، وأنسيلمي نزابونيمبا، وجان دي ديو نداغيجيمانا، وماري روز فاتوما بتهمة انتهاك حرمة المحكمة على أساس محاولة التأثير على الشهود. وأدين السيد نغيراباتواري أيضا بتهمة انتهاك حرمة المحكمة على أساس مخالفة أوامر المحكمة. وفيما يتعلق بالمتهم المشارك معه ديك بروندس مونيشولي، أصدر القاضي المنفرد حكما بتبرئته من تهمة واحدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة على أساس مخالفة أوامر المحكمة.

40 - وفي 20 أيلول/سبتمبر 2021 أيضا، أصدر القاضي المنفرد أمرا اعتبر فيه أنه قد يكون هناك سبب للاعتقاد بأن المحامي السابق للسيد نغيراباتواري انتهك حرمة الآلية. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أصدر قاض منفرد آخر توجيهها لرئيس القلم بتعيين صديق للمحكمة من أجل التحقيق في المسألة وأصدر توجيهها لصديق المحكمة بتقديم تقرير في غضون 120 يوما من التعيين. وفي 1 نيسان/أبريل 2022، منح القاضي المنفرد تمديدا لمدة 120 يوما لصديق المحكمة بالنظر إلى حجم وطبيعة المواد قيد النظر. ومن المتوقع الآن أن يقدم صديق المحكمة تقريرا عن التحقيق الذي قام به، بحلول 28 تموز/يوليه 2022.

41 - وفي مسألة أخرى، أصدر قاض منفرد في 19 نيسان/أبريل 2022 توجيهها لرئيس القلم بتعيين صديق للمحكمة من أجل التحقيق مع شخصين ومحاميهما السابق لتحديد ما إذا كان ينبغي الشروع في إجراءات الدعوى بشأن انتهاك حرمة المحكمة أو أي إجراء مناسب آخر فيما يتعلق بتقديم الوثائق المزورة، الناشئة عن إجراءات الدعوى المقدمة أمام قاض منفرد آخر بشأن الأصول المجددة المرتبطة بفيليبسيان كابوغا.

42 - وفي قضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد *يوييتش وراديتا*، وافق القاضي المنفرد في 3 أيلول/سبتمبر 2021 على طلب المدعي العام المتدخل بصفة صديق المحكمة أن يتم أخذ أدلة شهود الادعاء عن طريق إفادة خاصة من أجل الحفاظ على الأدلة لاستخدامها في محاكمة في المستقبل في حال عدم توفر الشهود. وعقدت جلسات الإفادات الخاصة في لاهاي في آذار/مارس 2022.

### جيم - الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الدائرتان الابتدائيتان

43 - في قضية *كابوغا*، أنهت الدائرة الابتدائية، المؤلفة من القاضي بونومي، رئيسا، والقاضية غاتي سانتانا، والقاضية إيباندا - ناهاميا، الإجراءات السابقة للمحاكمة إلى حد كبير، وعقدت جلسات تمهيدية في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021 و 3 شباط/فبراير 2022 و 11 أيار/مايو 2022، وأكملت تقييمها الأولي لمدى أهلية السيد كابوغا للمحاكمة، الذي تضمن تقديم تقارير من خمسة خبراء والاستماع إلى ثلاثة من هؤلاء الخبراء في المحكمة في 31 أيار/مايو و 1 حزيران/يونيه 2022. وفي 13 حزيران/يونيه 2022، خلصت الدائرة الابتدائية إلى أن الدفاع لم يثبت عدم أهلية السيد كابوغا للمحاكمة؛ وأوعزت إلى فريق مؤلف من ثلاثة خبراء طبيين مستقلين برصد أهلية السيد كابوغا والإبلاغ عنها على أساس مستمر للسماح للدائرة الابتدائية، في حال أثارت الظروف شعورا بالقلق، باستعراض الحالة قبل المضي قدما؛ وقررت أن يظل السيد كابوغا محتجزا في فرع الآلية في لاهاي، حيث ستبدأ المحاكمة إلى أن يتقرر خلاف ذلك. وفي 23 حزيران/يونيه 2022، وافقت الدائرة الابتدائية على طلب الدفاع التصديق على استئناف القرار المتعلق بأهلية السيد كابوغا للمحاكمة، وقدم الدفاع استئنافه في 30 حزيران/يونيه 2022. وفي اليوم نفسه، أحال الرئيس المسألة إلى هيئة قضائية تابعة لدائرة الاستئناف. ومن المقرر أن تعقد الجلسة التمهيدية للمحاكمة في 18 آب/أغسطس 2022، ومن المتوقع أن تبدأ المحاكمة، في انتظار صدور القرار بشأن الاستئناف، في أيلول/سبتمبر 2022. وأصدرت الدائرة الابتدائية أيضا عدة قرارات تتعلق بالمسائل الإجرائية ومسائل الأدلة تمهيدا للمحاكمة.

### دال - الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها دائرة الاستئناف

44 - في قضية *المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش*، قدم يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش ومكتب المدعي العام، في 6 أيلول/سبتمبر 2021، إخطارات باستئناف الحكم

الابتدائي، بعد شهر واحد من إيداع الحكم خطيا في 6 آب/أغسطس 2021. وفي 10 أيلول/سبتمبر 2021، عين الرئيس أغويوس نفسه رئيسا للقضاة وعين القاضي موثوغا والقاضية نغوم والقاضي أكسار والقاضية هوفر في الهيئة القضائية لدائرة الاستئناف المكلفة بالقضية. وفي 15 أيلول/سبتمبر 2021، عين الرئيس أغويوس نفسه قاضيا للإجراءات التمهيدية للاستئناف. وقدم كل من الطرفين مذكرة الاستئناف في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وقدمتا مذكرتي الرد، بعد تمديد المهلة الزمنية الممنوحة لهما، في 31 كانون الثاني/يناير 2022. وقدم الطرفان مذكرتي الإحاطة بشأن الرد في 15 شباط/فبراير 2022. وعملا بالقاعدة 69، عقد قاضي الإجراءات التمهيدية للاستئناف جلسات تحضيرية في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 1 نيسان/أبريل 2022 و 23 حزيران/يونيه 2022 للسماح للسيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش بإثارة مسائل تتعلق باحتجازهما وصحتهما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر قاضي الإجراءات التمهيدية للاستئناف ودائرة الاستئناف 14 أمرا وقرارا.

45 - وفي قضية *نزابونيمبا وآخرين*، استأنفت السيدة فاتوما في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2021 حكم الإدانة والعقوبة الصادرين بحقها، واستأنف الادعاء الحكم الصادر بتبرئة السيد مونيشولي وبعض جوانب حكم العقوبة الصادر بحق السيد نغيراباتواري. ولم يستأنف السيد نغيراباتواري والسيد نزابونيمبا والسيد نداغيجيما الحكم الابتدائي. وجرى تغيير اسم القضية إلى *فاتوما وآخرين* لإظهار الأطراف المشاركة في إجراءات الاستئناف.

46 - وبعد إتمام إجراءات تقديم الإحاطة الخطية بشأن دعاوى الاستئناف، قررت دائرة الاستئناف، المؤلفة من القاضي أغويوس، رئيسا، والقاضي أوري والقاضي بانتون، أن عقد جلسة استماع شفوية للاستئناف ليس ضروريا. وصدر حكم الاستئناف في قضية *فاتوما وآخرين* في 29 حزيران/يونيه 2022. ورفضت دائرة الاستئناف طلب استئناف السيدة فاتوما برمتها، ووضعت جانبا مدة العقوبة التي قضتها في السجن، ورفضت عليها عقوبة جديدة بالسجن لمدة 11 شهرا. ونتيجة لقبول الاستئناف الذي قدمه الادعاء برمتها، ألغت دائرة الاستئناف الحكم الصادر بتبرئة السيد مونيشولي من تهمة انتهاك حرمة المحكمة، وحكمت عليه بعقوبة بالسجن لمدة خمسة أشهر، ووضعت جانبا الحكم الصادر بالتزامن بحق السيد نغيراباتواري بعقوبة بالسجن لمدة سنتين بتهمة انتهاك حرمة المحكمة، ورفضت، بالأغلبية، عقوبة بالسجن لمدة سنتين يقضيها على التوالي مع عقوبة السجن لمدة 30 عاما التي يقضيها السيد نغيراباتواري أصلا بسبب إدانته بارتكاب الإبادة الجماعية والتحريض العلني على ارتكاب الإبادة الجماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف 13 أمرا وقرارا ذات صلة بسير الاستئناف.

## رابعا - الأنشطة التي اضطلع بها مكتب المدعي العام<sup>(1)</sup>

### ألف - مقدمة

47 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام التركيز على ثلاث أولويات استراتيجية هي: (أ) الإسراع بإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف؛ (ب) وتحديد مكان بقية الهاربين من العدالة الذين

(1) يتضمن هذا الفرع آراء المدعي العام للآلية.

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم؛ (ج) ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

48 - ويسترشد المكتب، في تسيير أعماله، بأراء مجلس الأمن وطلباته على النحو المبين في جملة مواضع منها القرارات 2256 (2015) و 2529 (2020) و 2637 (2022). وواصل المكتب تنفيذ سياسته المتمثلة في المكتب الواحد لزيادة تبسيط العمليات وخفض التكاليف.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق المكتب نتائج هامة في جهوده الرامية إلى معرفة مكان بقية الهاربين من العدالة الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام. وأُغلق الآن ملف اثنين آخرين من الهاربين، هما بروتايس مبيرانيا وفينياس مونياروغاراما، بعد تأكيد وفاتهما. ولا يوجد الآن سوى أربعة هاربين طليقيين، وعرف مكان جميع الهاربين ممن يطلق عليهم اسم "الهاربين الرئيسيين"، الذين لا تزال قضاياهم معروضة على الآلية. وسيكون استمرار التعاون من جانب الدول الأعضاء حاسما لتحقيق المزيد من النتائج وإنهاء هذه المهمة المتبقية.

50 - وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية آخر تقييم له لطرائق وعمل الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما يتعلق بمكتب المدعي العام، تبين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الخطوات التي اتخذها مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير أظهرت تركيزا على تفعيل ولاية مجلس الأمن. وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مرة أخرى تقييما إيجابيا لطرائق وعمل مكتب المدعي العام، مشيرا إلى أن مكتب المدعي العام قام، حتى وإن لم يتبق سوى "عدد قليل من الموظفين الأساسيين"، بإعادة تشكيل العمليات بمرونة حسب الضرورة لتحقيق النتائج وإعادة توزيع موارده إلى حيث تشتد الحاجة إليها. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك إلى أنه مع تقليص حجم مكتب المدعي العام، استفاد الفريق الأصغر حجما من جهود الإدارة الرامية إلى الترويج لثقافة عمل أكثر إيجابية. وأخيرا، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن مكتب المدعي العام قد نفذ التوصية الموجهة إليه.

## باء - المحاكمات والاستئناف

51 - أنهى مكتب المدعي العام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إجراءات الاستئناف في قضية واحدة وواصل إجراءات التقاضي بفعالية في محاكمة واحدة ودعوى استئناف واحدة.

52 - وفي 29 حزيران/يونيه 2022، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية فاتوما وآخرين، التي كانت تعرف سابقا باسم نزابونيمبا وآخرين. وقبلت دائرة الاستئناف حجج الادعاء ووافقت بالإجماع على استئناف الادعاء برمته. ونتيجة لذلك، أدانت دائرة الاستئناف السيد مونيشولي بتهمة انتهاك حرمة المحكمة عن طريق تدخله عن علم وعن عمد في إقامة العدل، وحكمت عليه بعقوبة السجن لمدة خمسة أشهر. ووضعت دائرة الاستئناف كذلك جانبا الحكم بالسجن الصادر بالتزامن ضد السيد نغيراباتواري أثناء المحاكمة وحكمت عليه بعقوبة بالسجن لمدة سنتين، على أن يقضيهما على التوالي مع عقوبته الحالية التي يقضي بموجبها حكما بالسجن لمدة 30 عاما بتهمة الإبادة الجماعية. وفيما يتعلق بالاستئناف الذي قدمته السيدة فاتوما ضد حكم إدانتها والعقوبة الصادرة بحقها أثناء المحاكمة، قبلت دائرة الاستئناف حجج الادعاء بالكامل وحكمت عليها تلقائيا بالسجن لمدة أحد عشر شهرا. ويشعر مكتب المدعي العام بالرضا إزاء الحكم الذي أصدرته دائرة الاستئناف، ويشدد على أن التحقيق في جرائم انتهاك حرمة المحكمة ومقاضاة مرتكبيها على

نحو فعال أساسيان لحماية الشهود وضمان سلامة الإجراءات التي تقوم بها الآلية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

53 - أما في قضية *كابوغا*، فالادعاء على استعداد تام لبدء هذه المحاكمة ويتطلع إلى القيام بذلك. فقد أوفى الادعاء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بجميع التزاماته السابقة للمحاكمة في الوقت المناسب واتخذ عددا من الخطوات الهامة لتعزيز تقديم أدلته بفعالية وكفاءة. ووفقا لخطة العمل التمهيدية للمحاكمة التي وضعتها الدائرة الابتدائية، أودع الادعاء مذكرته التمهيدية في 23 آب/أغسطس 2021 وأنجز عمليات الكشف بموجب القاعدتين 71 (ألف) و 2 و 116 (ألف) بحلول 30 آب/أغسطس. وبذل الادعاء كذلك جهودا كبيرة لكي تُقبل الأدلة التي قدمها كتابا من أجل الحد من عدد الشهود المدعويين للإدلاء بشهاداتهم والتقليل إلى أدنى حد من الوقت اللازم لسماح الشهود يدلون بشهادتهم شفويا في قاعة المحكمة. وشمل هذا العمل أخذ الادعاء إفادات 23 شاهدا بموجب القاعدة 110، بينما جرى أيضا تقديم سبعة التماسات لقبول 56 إفادة أعدت سابقا بموجب القواعد 110 و 111 و 112.

54 - وفي 30 حزيران/يونيه 2021، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في قضية *ستاتيشيتش وسيماتوفيتش*. وأدين السيد ستاتيشيتش والسيد سيماتوفيتش، وهما مسؤولان سابقان من كبار المسؤولين في دائرة أمن الدولة في صربيا، بتهمة المساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب أثناء حملات التطهير العرقي التي قامت بها القوات الصربية البوسنية في عام 1992. وحكم على كل منهما بعقوبة بالسجن لمدة 12 عاما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الادعاء إخطاره بالاستئناف في 6 أيلول/سبتمبر 2021، دافعا بمبررين للاستئناف ضد حكم الدائرة الابتدائية. وقدمت أفرقة الدفاع ما مجموعه 12 مبررا للاستئناف. وفي 15 شباط/فبراير 2022، أكمل الادعاء مرافعاته الاستئنافية الخطية وهو يركز الآن على الأعمال التحضيرية لجلسة الاستئناف التي سيقدم فيها مرافعاته الشفوية.

55 - ويظل الادعاء ملتزما باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعجيل بإنجاز جميع الإجراءات، وفقا لتوجيهات الدوائر المعنية. ويظل المكتب ملتزما أيضا باستخدام موارده المحدودة بمرونة لكي يضطلع بكفاءة بجميع المسؤوليات التي تقع في نطاق ولايته.

## جيم - الهاربون من العدالة

56 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام تحقيق نتائج رئيسية في جهوده الرامية إلى معرفة مكان بقية الهاربين من العدالة الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بارتكاب الإبادة الجماعية. وفي 12 أيار/مايو 2022، أعلن المكتب أنه أكد وفاة بروتايس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي الرواندي وآخر من تبقى ممن يطلق عليهم اسم الهاربين الرئيسيين. وفي 18 أيار/مايو 2022، أعلن المكتب كذلك أنه أكد وفاة فينياس مونيواروغاراما، القائد السابق لمعسكر غاكو. ومنذ أيار/مايو 2020، عرف المكتب مكان أربعة هاربين، بمن فيهم جميع الهاربين "الرئيسيين" الثلاثة، ولا يزال الآن سوى أربعة هاربين طليقي السراح. ويتتبع المكتب قرائن مهمة بشأن أولئك الهاربين، وهو بصدد تنفيذ استراتيجيات خاصة بكلٍ منهم.

57 - وتتوقف هذه النتائج على تعاون الدول الأعضاء. ويعترف المكتب بوجه خاص بالمساعدة التي تقدمها سلطات إسبانيا وبلجيكا ورواندا وزمبابوي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي المستقبل، سيظل التعاون الكامل والفعال من جانب الدول الأعضاء

أساسيا لتحقيق المزيد من النتائج. وسيظل هناك حاجة إلى التعاون من جانب زمبابوي فيما يتعلق بالهاربين الذين ما زالوا طليقين، ويثق المكتب ثقة تامة في أن زمبابوي ستواصل الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من المكتب. أما بالنسبة لجنوب أفريقيا، فقد كانت هناك تحديات، منذ عام 2018، في الحصول على المساعدة اللازمة. بيد أنه جرى، بدعم من رئيس جنوب أفريقيا وحكومته، إنشاء فريق عمل تشغيلي في نيسان/أبريل 2022 والتحقيقات المشتركة جارية بالفعل. وحدد المكتب الدول الأعضاء الإضافية التي يلزم أن تقدم التعاون، وهو يعمل على وضع الترتيبات اللازمة لذلك. وسيواصل المكتب العمل مباشرة مع السلطات الوطنية لضمان الاستجابة الفورية لطلبات المساعدة التي يقدمها.

58 - ويكرر المكتب التأكيد على أن حكومة الولايات المتحدة لا تزال تعرض مكافأة مالية تصل قيمتها إلى 5 ملايين دولار مقابل الحصول على معلومات تؤدي إلى إلقاء القبض على هارب من العدالة.

## دال - تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية

59 - لا تزال المحاكمات الوطنية ضرورية لتحقيق قدر أكبر من العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وتمشيا مع استراتيجيتي إنجاز أعمال المحكمتين المخصصتين، وقراري مجلس الأمن 1966 (2010) و 2256 (2015)، والنظام الأساسي، كُلف مكتب المدعي العام بتقديم المساعدة والدعم لإجراء محاكمات وطنية لمرتكبي تلك الجرائم. فالمحاكمة الفعالة لمرتكبي تلك الجرائم في البلدان المتضررة أساسية لإرساء سيادة القانون والحفاظ عليها، وإثبات حقيقة ما حدث، وتشجيع المصالحة. وتقوم دول أطراف ثالثة أيضا بمحاكمة مشتبه فيهم موجودين في أراضيها على الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

60 - وواصل المكتب جهوده، في حدود الموارد المتاحة، لدعم السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمحاكمات في قضايا جرائم الحرب الناجمة عن النزاعات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، ولرصد عملها وإسداء المشورة إليها. ويحافظ المكتب على حوار متواصل مع نظرائه، ويتخذ طائفة من المبادرات لمساعدة قطاعات العدالة الجنائية الوطنية وبناء قدراتها. واستمر المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والآلية لدعم المساءلة المحلية عن جرائم الحرب. ويعرب المكتب عن عميق امتنانه للجهات الشريكة على إمداده بالدعم المالي واللوجستي وغيره من أشكال الدعم من أجل تمكينه من الاضطلاع بجهوده في مجالي بناء القدرات والتدريب.

61 - وواصل المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إتاحة إمكانية حصول السلطات الوطنية على الأدلة والاطلاع على المعلومات استجابة لعدد كبير من الطلبات. وفيما يتعلق برواندا، تلقى المكتب وجهاز تسعة طلبات للمساعدة وردت من ست دول أعضاء. وفي المجموع، سلم المكتب أكثر من 2 075 وثيقة تضم أكثر من 87 611 صفحة من الأدلة. وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، تلقى المكتب 333 طلبا للمساعدة من ثماني دول أعضاء ومنظمتين دوليتين. وقدمت السلطات في البوسنة والهرسك ما مجموعه 82 طلبا للمساعدة، وكرواتيا طلبا واحدا، وصربيا 12 طلبا. وفي المجموع، سلم المكتب أكثر من 8 014 وثيقة تضم ما يقرب من 248 009 صفحات و 80 سجلا سمعيا بصريا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب 12 مذكرة تتعلق بطلبات بشأن تغيير تدابير حماية الشهود و 7 مذكرات تتعلق بتأكيد تدابير حماية الشهود.

62 - وشهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في عدد طلبات المساعدة التي تلقاها المكتب. ففي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، تلقى المكتب ما متوسطه 362 طلبا كل عام، بزيادة قدرها 226 في المائة مقارنة مع 111 طلبا تلقتها المحكمتان في عام 2011. ويبين استمرار ارتفاع حجم طلبات المساعدة الواردة

أهمية الدعم الذي يقدمه المكتب للمحاكمات الوطنية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

## خامسا - الأنشطة التي اضطلع بها قلم الآلية

63 - واصل قلم الآلية تقديم خدمات الدعم القضائي، وغير ذلك من الدعم الإداري والمالي والقانوني والسياساتي والدبلوماسي والمتعلق بالميزانية لعمليات الآلية.

## ألف - الميزانية والإدارة والملاك الوظيفي والمرافق

64 - أيدت الجمعية العامة، في القرار 243/76، توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الوثيقتين A/76/577 و A/76/608 وقررت أن تعتمد للحساب الخاص للآلية مبلغا إجماليه 200 690 89 دولار لعام 2022.

65 - ونفذت الآلية قرار الجمعية العامة وواصلت العمل بنشاط على تقليص نفقاتها الإجمالية لتقتصر على النفقات الضرورية للوفاء بالمهام الموكلة إليها. وستكون الآلية في وضع يمكنها، في حدود موارد ميزانيتها المعتمدة، من تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية المتبقية في عام 2022 على النحو المبين أعلاه.

66 - وتعد الآلية ميزانيتها المقترحة لعام 2023، التي ستشمل الاحتياجات اللازمة لمرحلة المحاكمة في قضية كابوغا وإنجاز إجراءات الاستئناف في قضية ستاننيشيتش وسيما توفيتش.

67 - وفي 30 حزيران/يونيه 2022، كان عدد موظفي الآلية يبلغ ما مجموعه 435 موظفا (في وظائف بعقود مستمرة وفي وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة) على النحو التالي: 210 وظائف في فرع أروشا، بما في ذلك المكتب الميداني في كيغالي، و 225 وظيفة في فرع لاهاي، بما في ذلك المكتب الميداني في سراييفو. ويضم الملاك الوظيفي للآلية مواطنين من 72 دولة عضوا. وعلى مستوى الوظائف من الفئة الفنية وما فوق، تشكل النساء نسبة 50,8 في المائة بينما يشكل الرجال نسبة 49,1 في المائة، بما يتسق مع أهداف تكافؤ الجنسين التي وضعها الأمين العام. وإذا جرى أخذ الموظفين من فئة الخدمات العامة في الحسبان، يكون متوسط النسبة المئوية للموظفات أقل. ولا تزال الآلية ملتزمة بتحقيق قدر أكبر من التوازن بين الجنسين من جميع الرتب والتمثيل الجغرافي العادل.

68 - ويسرت اللجنة التوجيهية المعنية بجائحة كوفيد-19 عملية اتخاذ المسؤولين الرئيسيين القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالجائحة. وبعد العودة الكاملة لجميع الموظفين إلى أماكن العمل، وتخفيف القيود بشكل أكبر في جميع مراكز العمل التابعة للآلية، في نيسان/أبريل 2022، زُفعت تقريبا جميع السياسات التي اعتمدها الآلية فيما يتعلق بالجائحة وعلقت أنشطة اللجنة التوجيهية.

69 - ولا تزال المفاوضات جارية مع المقاول العام لتنشيد مباني الآلية في أروشا. وقدم المقاول، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ادعاء مضادا يتعلق بأعمال إضافية أنجزت في المباني، وردت الآلية على ذلك. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى معالجة المشاكل المتعلقة بنظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في مبنى المحفوظات، فقد تأخر إحراز تقدم بسبب ضعف استجابة السوق لإبداء الاهتمام بالمشاركة في أعمال الإصلاح التي أعلنتها الآلية. ومن المتوقع الآن إنهاء هذه المسألة بحلول الربع الأول من عام 2023.

70 - وفيما يتعلق بمباني لاهاي التي تملكها الدولة المضيفة، كانت الآلية والدولة المضيفة تتطلعان إلى تجديد عقد إيجار المباني على أساس الإشغال الجزئي لأحد المباني المجددة بحلول عام 2024. بيد أن مشروع التجديد تأخر. وفي ضوء هذا العامل وغيره من العوامل، يعاد تقييم الحالة، ووضع نهج بديلة، مع مراعاة أن محاكمة كابوغا ستبدأ في لاهاي. ويؤمل أن يتم خلال الربع الثالث من عام 2022 تحديد طريقة منققة عليها للمضي قدماً.

71 - وتعرب الآلية عن امتنانها العميق للدولتين اللتين تستضيفانها وهما جمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا، على التزامهما الطويل الأمد ودعمهما الذي لا يقدر بثمن. وتعرب الآلية بنفس القدر عن امتنانها للبوسنة والهرسك ورواندا على تيسير وجود المكتبين الميدانيين للآلية.

## باء - تقديم الدعم للأنشطة القضائية

72 - واصل قلم الآلية تقديم الدعم للأنشطة القضائية التي تضطلع بها الآلية في الفرعين.

73 - ودعم الفرعان الإجراءات التمهيدية للمحاكمة في قضية كابوغا، بما في ذلك جلسات الاستماع فيما يتعلق بالأدلة التي قدمها الشهود الخبراء والجلسات التمهيدية التي عقدت في لاهاي. وفي فرع أروشا، يسر قلم الآلية إجراءات الاستئناف وإصدار الحكم في قضية فاتوما وآخرين بتهمة انتهاك حرمة المحكمة، بما في ذلك إجراء ترتيب سفر الجهات الأطراف إلى أروشا أو مشاركتها عن طريق التداول بالفيديو. وفي فرع لاهاي، دعم قلم الآلية إجراءات الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، بطرق منها تمكين محامي الدفاع من المشاركة عن طريق التداول بالفيديو، والإدلاء بإفادات خاصة في قضية يوبيتش وراديتا.

74 - وجهزت وحدة السجلات القضائية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 1 810 ملفات قضائية تضم 22 637 صفحة. وفي 30 حزيران/يونيه 2022، أتيح الاطلاع على أكثر من 364 000 سجل قضائي عام من خلال قاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحكمة، التي استقطبت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكثر من 47 500 زيارة.

75 - وواصلت دائرتا الدعم اللغوي توفير ترجمات للأحكام وغيرها من الوثائق من اللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية، والإنكليزية، والفرنسية، والكينيارواندية وغيرها من اللغات وإليها، حسب الاقتضاء، فضلاً عن توفير خدمات الترجمة الفورية. وتضمنت أبرز الإنجازات التي تحققت إتمام ترجمة الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى اللغة البوسنية/الكرواتية/الصربية.

76 - وعلاوة على ذلك، قدم قلم الآلية مساعدة إدارية إلى 62 فريقاً من أفرقة الدفاع التي تعمل بأجر ومن دون مقابل، والتي تضم 100 عضو في الفريق.

77 - وعملاً بالفقرة 4 من المادة 15 من النظام الأساسي، وتمشيا مع التزام الآلية بالكفاءة، يحتفظ قلم الآلية بقوائم بالمرشحين المؤهلين لضمان إمكانية تعيين الموظفين على وجه السرعة لدعم المزيد من إجراءات المحاكم.

## جيم - تقديم الدعم للأنشطة الأخرى الصادر بها تكليف

### 1 - مؤازرة الشهود وحمائهم

78 - أنيطت بالآلية المسؤولة عن حماية الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمتين المخصصتين والشهود الذين مثلوا أمام الآلية أو الذين يحتمل أن يمثلوا أمامها. ويستفيد حاليا ما يقرب من 150 3 شاهدا من تدابير الحماية.

79 - وتكفل وحدتا مؤازرة الشهود وحمائهم في الفرعين توفير الأمن للشهود عن طريق إجراء عمليات تقييم لما يتعرضون له من تهديدات وتنسيق أوجه الاستجابة للمتطلبات المتصلة بالأمن. ونفذت الودجتان 27 أمرا قضائيا فيما يتعلق بشهود مشمولين بالحماية وبمسائل أخرى متصلة بالشهود، ويسرتا اتخاذ الرئيس القرارات بشأن طلبات الإفراج المبكر عن طريق تقديم معلومات شاملة متصلة بالشهود عند الطلب.

80 - وعلاوة على ذلك، ساعدت الوحدة في فرع أروشا في التصديق على البيانات الخطية أو النصوص الحرفية لشهادات 14 شاهدا بدلا من الاستماع إلى شهادات شفوية في قضية كابوغا عملا بالقاعدة 110.

81 - وتواصل العيادة الطبية في المكتب الميداني في كيغالي تقديم المساعدة الطبية والنفسية الاجتماعية للشهود، مع التركيز على الشهود من الناجين من العنف الجنسي أو الجنساني أثناء الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب التوتسي في رواندا.

82 - ويسرت الوحدة في فرع لاهاي إدلاء شاهد واحد بإفادات خاصة في قضية *يوييتش وريدتا* ومثول ثلاثة شهود خبراء في قضية كابوغا.

83 - وستظل حماية الشهود مطلوبة إلى أن يتم إلغاء أوامر الحماية القضائية ذات الصلة أو التنازل عنها، أو، عند الاقتضاء، إلى أن يتوفى آخر ضحية أو شاهد. وقد يلزم تقديم الدعم للشهود الذين نقلوا إلى أماكن أخرى، إلى أن يتوفى آخر فرد من أفراد الأسرة المباشرة.

### 2 - مرافق الاحتجاز

84 - في 30 حزيران/يونيه 2022 لم يكن مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في أروشا يأوي أي محتجزين، بعد نقل آخر مدان إلى السنغال في 17 تموز/يوليه 2021.

85 - وفي التاريخ نفسه، كانت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي تأوي خمسة محتجزين هم: السيد كابوغا، الذي لا يزال محتجزا هناك، عملا بأمر أصدرته الدائرة الابتدائية في 13 حزيران/يونيه 2022، ومن المقرر أن تبدأ محاكمته في فرع لاهاي؛ والسيد ستانيشيتش والسيد سيماتوفيتش، اللذان لم يبت بعد في طلبي الاستئناف المقدمين ضد إدانتهم؛ ومدانان ينتظران نقلهما إلى الدولتين القائمتين بإنفاذ العقوبة الصادرة بحقهما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مُنح مدان في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة كان قد أعيد من إحدى دول الإنفاذ التي لم تعد لديها القدرة على إنفاذ العقوبة أو الرغبة في القيام بذلك، إفراجا مبكرا مشروطا.

86 - وستظل وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة ضرورية إلى أن تتم تبرئة المحتجزين أو إدانتهم ونقلهم بعد ذلك إلى دول الإنفاذ.

### 3 - تنفيذ العقوبات

- 87 - تعتمد الآلية كثيرا على تعاون الدول لتنفيذ العقوبات. وحتى 30 حزيران/يونيه 2022، كانت الآلية تشرف على تنفيذ العقوبات التي صدرت بحق 46 فردا في 13 دولة من دول الإنفاذ.
- 88 - وكان ما مجموعه 27 شخصا أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يقضون عقوبتهم في ثلاث دول، بينما كان 19 شخصا أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يقضون عقوبتهم في 10 دول.
- 89 - وسيستمر الإشراف على إنفاذ العقوبات إلى حين انقضاء آخر عقوبة بالسجن، مع مراعاة القاعدة 128 التي تنص على أنه يجوز لمجلس الأمن أن يعين هيئة أخرى بعد أن ينتهي وجود الآلية من الناحية القانونية.
- 90 - وتعرب الآلية عن امتنانها للدول الأعضاء على مساعدتها في تنفيذ العقوبات. فلولا هذا الدعم البالغ الأهمية، لما تمكنت الآلية من الوفاء بولايتها.

### 4 - تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية

- 91 - جهّز قلم الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 31 طلبا من طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية أو الأطراف في محاكمات وطنية فيما يتعلق بالمحاكمات الوطنية المتصلة بالإبادة الجماعية التي تعرّض لها شعب التوتسي في رواندا أو النزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة.
- 92 - وسيستمر تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية إلى أن تنتهي التحقيقات والمحاكمات الوطنية المتعلقة بالإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب التوتسي في رواندا والنزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة.

### 5 - رصد القضايا المحالة

- 93 - رصدت الآلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثلاث قضايا أحيلت إلى رواندا بمساعدة من دون مقابل من قسم لجنة الحقوقيين الدولية في كينيا.
- 94 - وظلت قضية *نتاغازو* في مرحلة الاستئناف. ولم يحدّد بعد موعد لعقد جلسة استئناف بسبب حالات التأخير الناجمة عن الجائحة. وفي 25 حزيران/يونيه 2021، أعادت المحكمة العليا في رواندا تأكيد حكم الاستئناف الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020 في قضية *أوينكيندي*؛ وقد أغلقت هذه القضية الآن<sup>(2)</sup>. وعلاوة على ذلك، أعادت المحكمة العليا في رواندا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 تأكيد حكم الاستئناف الصادر في 7 أيار/مايو 2021 في قضية *مونياغيشاري*؛ وقد أغلقت أيضا هذه القضية الآن. ويقضي كل من السيد *أوينكيندي* والسيد *مونياغيشاري* عقوبة بالسجن المؤبد في رواندا.
- 95 - وواصلت الآلية كذلك رصد القضية المتبقية من القضايا المحالة إلى فرنسا بمساعدة موظف يعينه رئيس القلم بصفة مراقب. وبدأت محاكمة *بوسيباروتا* في 9 أيار/مايو 2022 وانتهت في 12 تموز/يوليه 2022، ولكن قد تعقبها دعوى استئناف.

(2) لم يتم إبلاغ الآلية بقرار المحكمة العليا في رواندا حتى آذار/مارس 2022.

## 6 - إدارة المحفوظات والسجلات

- 96 - يتولى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية حاليا المسؤولية عن إدارة 4 119,75 مترا طوليا من السجلات المادية وحوالي 3 بيتا بايت من السجلات الرقمية الناشئة عن المحكمتين المخصصتين والآلية.
- 97 - وواصل القسم إدخال السجلات الرقمية في نظام الحفظ الرقمي. وتم حتى الآن تجهيز 326,02 تيرا بايت من السجلات الرقمية، بما في ذلك 224 762 ملفا في أشكال متنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل القسم حفظ التسجيلات السمعية البصرية المخزنة حاليا على وسائل إعلام مادية لم تعد تستعمل في فرع لاهاي. وتم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقييم أكثر من 9 660 سجلا من السجلات السمعية البصرية المادية لتحديد الاحتياجات المتعلقة بالحفظ. وواصل فرع أروشا استحداث تسجيلات سمعية بصرية متاحة للجمهور للإجراءات القضائية التي قامت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مما أتاح 361 ساعة إضافية من التسجيلات.
- 98 - ورد القسم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على 141 استفسارا وطلبا متعلقا بالاطلاع على المحفوظات، وواصل العمل على وضع فهرس متاح للجمهور يتضمن وصفا للمحفوظات، ومن المتوقع أن يصبح هذا الفهرس متاحا في حزيران/يونيه 2023.
- 99 - إن إدارة المحفوظات، بما في ذلك حفظها والاطلاع عليها عملا بالمادة 27 من النظام الأساسي، هي مهمة ستستمر ما دامت الآلية تؤدي عملها وتأخذ المحفوظات في عهدها.

## 7 - العلاقات الخارجية وتبادل المعلومات

- 100 - واصل مكتب العلاقات الخارجية إنكفاء الوعي بولاية الآلية وعملها من خلال التعاطي مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومجموعات الضحايا والجمهور ووسائل الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب حملات على وسائل التواصل الاجتماعي ومعارض على الإنترنت، ونظم اجتماعات افتراضية وحضورية لإبراز دور الآلية والمحكمتين المخصصتين.
- 101 - وفي فرع لاهاي، واصلت الآلية، بدعم من الاتحاد الأوروبي وسويسرا، العمل على تنفيذ مشروع يركز على تثقيف المجتمعات المحلية المتضررة والشباب المتضررين في يوغوسلافيا السابقة بإرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبالعمل الذي تضطلع به الآلية، وعلى تيسير الاطلاع على المحفوظات.

## سادسا - خاتمة

- 102 - خلال العام الماضي، أحرزت الآلية تقدما حاسما في المهام الموكلة إليها. وقد أدت عمليات التقييم الإيجابية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس الأمن لعملها إلى تحفيز القضاة والموظفين على الاستعادة من هذا الزخم ومواصلة عملهم الشاق بعزم ومثابرة حتى في الأوقات الصعبة.
- 103 - ومع توقع بدء المحاكمة النهائية الهامة في قضية كابوغا قريبا واختتام دعوى الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في العام المقبل، أصبحت الآلية الآن في وضع فريد يمكنها من تعزيز أنشطتها بشكل أكبر، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2637 (2022).

104 - وسيتحول تركيز الآلية الآن نحو ما تبقى من مهامها المستمرة. وهذه المسؤوليات المتبقية لا تقل أهمية وتتطلب جهودا متواصلة وموارد مستدامة على حد سواء. وتحقيقا لهذا الغرض، لا تزال الآلية تعتمد إلى حد كبير على الدعم القيم الذي تقدمه الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، فضلا عن دول الإنفاذ والدولتين المضيفتين للفرعين.

---